



شرح كتاب الروض المربع على زاد المستقنع

الدرس الثامن / تابع باب الاستنحاء



سلسلة المحاضرات الصوتية للشرح:

[صفحة شرح الروض المربع على التليجرام](#)

[شرح كتاب الروض المربع على إسلام ويب](#)

[رابط المتن: متن كتاب الروض المربع على موقع المكتبة الشاملة](#)

[والتفريغات تنشر على صفحة: تفريغ شرح الروض المربع](#)

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين، وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له وأشهد أن محمدا عبده ورسوله -صلى الله عليه وسلم-، أما بعد:

(و) يستحب له (تقديم رجله اليسرى دخولا) أي عند دخول الخلاء ونحوه من مواضع الأذى (و) يستحب له تقديم (اليمنى) رجله (خروجا عكس مسجد) ومنزل (و) لبس (نعل) وخف، فاليسرى تقدم للأذى واليمنى لما سواه. وروى الطبراني في "المعجم الصغير" عن أبي هريرة - رَضِيَ اللهُ عَنْهُ - قال: قال رسول الله - صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ -: «إذا انتعل أحدكم فليبدأ باليمنى وإذا خلع فليبدأ باليسرى» وعلى قياسه القميص ونحوه. (و) يستحب له (اعتماده على رجله اليسرى) حال جلوسه لقضاء الحاجة، لما روى لطيبراني في "المعجم" والبيهقي عن سرقه بن مالك: «أمرنا رسول الله - صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - أن نتكى على اليسرى وأن ننصب اليمنى». (و) يستحب (بعده) إذا كان (في فضاء) حتى لا يراه أحد لفعله - صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - رواه أبو داود من حديث جابر. (و) يستحب (استتاره) لحديث أبي هريرة قال: «من أتى الغائط فليستتر» رواه أبو داود. (وارتياده لبوله مكانا رخوا) بثلاث الرءاء لينا هشاً لحديث: «إذا بال أحدكم فليترد لبوله» رواه أحمد وغيره. وفي "التبصرة" ويقصد مكانا علواً، ولعله لينحدر عنه البول فإن لم يجد مكانا رخوا ألصق ذكره ليأمن من رشاش البول. (و) يستحب (مسحه) أي أن يمسح (بيده اليسرى) إذا فرغ من بوله من أصل ذكره (أي من حلقة دبره فيضع إصبعه الوسطى تحت الذكر والإبهام فوقه ويمر بهما (إلى رأسه) أي رأس الذكر (ثلاثاً) لثلاثاً يبقى من البول فيه شيء. (و) يستحب (نتره) بالمشاة (ثلاثاً) أي نتر ذكره ثلاثاً ليستخرج بقية البول منه لحديث «إذا بال أحدكم فليوتر ذكره ثلاثاً» رواه أحمد وغيره. (و) يستحب (تحوله من موضعه ليستنجلي في غيره إن خاف تلوثاً) باستنجائه في مكانه لثلاث ينجس، ويبدأ ذكر وبكر بقبل لثلاثاً لتلوث يده إذا بدأ بالدبر، وتخير ثيب. ويكره دخوله) أي دخول الخلاء ونحوه (بشيء فيه ذكر الله تعالى) غير مصحف فيحرم (إلا لحاجة) لا دراهم ونحوها، وحرز للمشقة، ويجعل فص خاتم احتاج للدخول به بباطن كف يمين. (و) يكره استكمال (رفع ثوبه قبل دنوه) أي قربه (من الأرض) بلا حاجة فيرفع شيئاً فشيئاً. ولعله يجب إن كان ثم من ينظره، قاله في "المبدع". (و) يكره (كلامه فيه) ولو برد سلام، وإن عطس حمد بقلبه. ويجب عليه تحذير ضرير وغافل عن هلكة. وجزم صاحب "النظم" بتحريم القراءة في الحش وسطحه وهو متوجه على حاجته (و) يكره (بوله في شق) بفتح الشين (ونحوه) كسرب وهو ما يتخذة الوحش والذئب بيتاً في الأرض. ويكره أيضاً بوله في إناء بلا حاجة ومستحم غير مقير أو مبلط (ومس فرجه) أو فرج زوجته ونحوها (بيمينه) (و) يكره (استنجاؤه واستجماره بها) أي بيمينه لحديث أبي قتادة: «لا يمسكن أحدكم ذكره بيمينه وهو يبول، ولا يتمسح من الخلاء بيمينه» متفق عليه (واستقبال النيرين) أي الشمس والقمر لما فيهما من نور الله تعالى.

فنكمل في باب الاستنجاء، قال المؤلف -رحمه الله-: "ويستحب له تقديم اليمنى رجله خروجا عكس مسجد ومنزل ولبس نعل وخف فاليسرى تقدم للأذى واليمنى لما سواه، وروى الطبراني

في المعجم الصغير عن أبي هريرة -رضي الله عنه- قال: قال رسول الله -صلى الله عليه وسلم-: 'إذا انتعل أحدكم فليبدأ باليمنى وإذا خلع فليبدأ باليسرى' وعلى قياسه القميص ونحوه".

تكلّمنا على هذا في الدرس الماضي، وقلنا إن الأماكن الطيبة تُقدّم فيها اليمنى، وغيرها تُقدّم فيها اليسرى في محل الأذى، وهكذا في الانتعال وفي لبس الثياب، وهذا كما يقول شيخ الإسلام-رحمه الله- في شرح العمدة: "في ما يشترك فيه العضوان، فأما ما يختص بأحدهما فإنه يُفعل باليمنى إن كان من باب الكرامة كالأكل والشرب، وبالشمال إن كان من باب إزالة الأذى كالاستنجاء والسواك" ولهذا سيأتينا-إن شاء الله- أن السواك يُستحب أن يكون باليد اليسرى، لا يُقال هو عبادة؛ لأن الاستنجاء أيضا عبادة، فكونه عبادة لا ينافي أن تُستعمل فيه اليسرى؛ لأن المقصود به إزالة الأذى، فكَذلك نقول في السواك، يكون باليد اليسرى.

قال -رحمه الله-: "ويستحب له اعتماده على رجله اليسرى"، هذه خامس المستحبات في كلام المؤلف، والاعتماد على الرجل اليسرى، قال: "حال جلوسه لقضاء الحاجة" يعني يعتمد على اليسرى وينصب اليمنى، وذلك بأن يضع أصابعها على الأرض ويرفع قدمها، فيرفع ما عدا أصابعها، إذن تضع أصابع اليمنى على الأرض وترفع باقيها هذا معناه قولهم: "يعتمد على رجله اليسرى".

قال: "لما روى الطبراني في المعجم والبيهقي عن سراقه بن مالك: 'أمرنا رسول الله -صلى الله عليه وسلم- أن نتكى على اليسرى وأن ننصب اليمنى' قالوا أيضا من حيث التعليل: "ولأنه أسهل لخروج الخارج" لخروج الحدث.

ثم قال -رحمه الله-: "ويستحب بعده إذا كان في فضاء؛ حتى لا يراه أحد لفعله -عليه السلام- رواه أبو داود من حديث جابر" عندنا إذاً أن البعد مستحب، البعد في الفضاء بمعنى أن لا يراك أحد، هذا مستحب، وأما الاستتار، فإن كان المراد الاستتار عن الناظر بأن لا يرى أحد شخصك فهذا مستحب لقول النبي -عليه الصلاة والسلام-: "من أتى الغائط فليستتر، فإن لم يجد إلا أن يجمع كتيبا من رمل فليستتر به فإن الشيطان يلعب بمقاعد بني آدم، من فعل فقد أحسن ومن لا فلا حرج" رواه أبو داود، وكان النبي -عليه الصلاة والسلام- يستتر، كما قال عبد الله بن جعفر: "كان أحب ما استتر به رسول الله -صلى الله عليه وسلم- لحاجته هدف أو حائش نخل"، فهذا الاستتار مستحب، وأما ستر العورة فهذا واجب إلا عن الزوجة وملك اليمين.

إذا، عندنا أمران: أن تبتعد بحيث لا يراك أحد، تبتعد، وهذا سنة كما روى جابر: "خرجنا مع رسول الله -صلى الله عليه وسلم- في سفر فكان لا يأتي البراز حتى يتغيب فلا يُرى"، وفي حديث آخر قال المغيرة-رضي الله عنه-: "قال لي النبي -عليه الصلاة والسلام-: 'خذ الإداوة'، فانطلق حتى توارى عني ففضى حاجته"، وكان إذا قضى حاجته أبعد في المذهب -عليه الصلاة والسلام-. وهذه الأحاديث كثير منها في الصحيحين، يعني الحديث الأخير هذا، حديث المغيرة بن شعبة: "كنت مع النبي -صلى الله عليه وسلم- في سفر فأُتي حاجته فأبعد في المذهب حتى توارى عني". هذه أحاديث في البخاري ومسلم وغيرهما. وأما الاستتار بما يمكنه من هدف يستره، يعني شيء عالٍ عن الأرض، حائط أو حائش نخل أو كثيب رمل ونحو ذلك، فهذا أيضاً مستحب كما ذكرنا في حديث أبي هريرة الذي ذكرته آنفاً. وأما ستر العورة فهذا واجب.

إذاً عندنا أمران مستحبان: البعد في الفضاء، والاستتار بما يمكنك الاستتار به. وعندنا أمر واجب وهو ستر العورة إذا كان ثم من ينظرك، أما إذا كان عندك زوجتك فقط أو كذلك ملك اليمين حين يوجد، فمثل هذا لا يحرم كشف العورة أمامه، لكن يحرم كشفها أمام من لا يجوز له النظر إلى عورتك.

قال -رحمه الله-: "ويستحب استتاره لحديث أبي هريرة قال: 'من أتى الغائط فليستتر' رواه أبو داوود، وارتباده لبوله مكاناً رخواً بتثليث الرائ" يعني مفتوحة ومضمومة ومكسورة، رخواً، رخواً، رخواً، مفتوحة ومضمومة ومكسورة. وهذا لما روى أبو موسى قال: "مال رسول الله -صلى الله عليه وسلم- إلى دَمِث إلى جنب حائط".

فالمراد بالرخو أن يكون موضعاً "لينا هشاً لحديث: 'إذا بال أحدكم فليترد لبوله' رواه أحمد وغيره" فيقصد مكاناً رخواً أي لينا هشاً حتى لا يرتد عليه البول.

قال -رحمه الله-: "في التبصرة: 'ويقصد مكاناً علواً لينحدر عنه البول'، فإن لم يجد مكاناً رخواً ألصق ذكره" بمعنى وضع رأس ذكره على الأرض برفق، بأن يجعله قريباً من المكان، طبعاً ليس المراد أن يلصق ذكره بحيث لا يمكنه البول، ولكن والمراد أن يقربه جداً حتى يأمن من رشاش البول، والتبصرة لأبي محمد عبد الرحمن بن محمد الحلواني.

قال: "ويستحب مسحه، أي أن يمسح بيده اليسرى إذا فرغ من بوله من أصل ذكر، أي من حلقة دبر فيضع أصبعه الوسطى تحت الذكر والإبهام فوقه ويُمَرُّ بهما" فهذه صفة المسح، أن يسمح بيده اليسرى إذا فرغ من بوله.

"من أصل ذكره" فيضع الإصبع الوسطة تحت الذكر، والإبهام فوق الذكر، ويُمرُّهما، قال: "ويمر بهما إلى رأسه" أي إلى رأس الذكر.

"ثلاثاً" لئلا يبقى من البول فيه شيء، فهذا أيضاً من المستحب؛ حتى يكون ذلك أبرأ له ويخرج ما بقي، بحيث إنه لا يحتاج بعد ذلك إلى انتظار، وكذلك إذا تحرك لا يخرج منه شيء عند تحركه، فهذا من تمام الاستبراء-هذا المسح-.

قال: "ويستحب نتره بالمُثَنَّة" يعني بالتاء -نتره- بالتاء، ليس بالتاء، ليس نثر، وإنما نتر.

"ويستحب نتره بالمُثَنَّة ثلاثاً" قال: "المُثَنَّة" يعني التاء، ومثلثة هي التاء، وتثليث الحرف كذا يعني فيه ضبط الثلاثي -فتح وضم وكسر-.

قال: "ويستحب نتره بالمُثَنَّة ثلاثاً" أي نتر ذكره ثلاثاً، والنتر جذب الذكر بعنف من غير مبالغة، إذا هذا النتر ما فائدته؟

قال: "ليستخرج بقية البول منه لحديث: 'إذا بال أحدكم فلينتر ذكره ثلاثاً' رواه أحمد وغيره" وهذا القول بعض المعاصرين يشعر أنه لا وجه له وأنه بدعة، نعم قال الشيخ تقي الدين- رحمه الله-ببدعية هذا، لكن جمهور العلماء على استحبابه وهو مذهب الأئمة الأربعة، مُعتمد مذاهب الأئمة الأربعة، ولا شك أن أحوال الناس تختلف في هذا، وبعض الناس لا ينقطع بوله إلا بذلك، وبعض الناس يغلب على ظنه أنه لا ينقطع بوله إلا بذلك، يعني إما يقيناً وإما بغلبة ظن، وليس المراد المبالغة فإنهم نفوا المبالغة لكن المراد أن يستبرئ الإنسان، وفي النهاية هو أمر مستحب وليس واجباً إلا إذا علمت أن بولك لا ينقطع إلا بذلك فيتوجب، حينئذ يكون واجباً، إذا كنت ستقوم إلى الصلاة وضاق وقت الصلاة. لمقصود أن هذا القول هو قول جمهور أهل العلم والنصوص تدل عليه، كل النصوص التي فيها الأمر بالاستبراء والتنزه وضم من لم يستنزه من البول، كحديث: "مر بقبرين وقال أنهما يعذبان وما يعذبان في كبير" يعني كل هذه الأحاديث تدل على هذا المعنى، إذا كان هذا من تمام الاستنزه، وإذا كان هذا من تمام التحرز من خروج بقية البول.

قال: "ويستحب تحوله من موضعه ليستنحي في غيره إن خاف تلوثاً باستنجائه في مكانه لئلا يتنجس" وهذا واضح، فيتحول من موضعه الذي بال فيه ليستنحي في غيره إن خاف تلوثاً، أما

إذا أمن فلا يحتاج إلى هذا. ولهذا تجد في بعض الحمامات الآن قعدتين: قعدة لقضاء الحاجة وقعدة للاستنجاء، وهذا أمر جيد.

قال: "ويبدأ ذكر وبكر بقبْلٍ لثلاث تلوّث يده إذا بدأ بالدبر، وتخير ثيب" لأن ذكر الرجل بارز، والبكر عندها عذر -غشاء البكارة-، أما الثيب فلا.

فهنا ذكر المؤلف -رحمه الله- أحد عشر مستحباً، وبقي موضعان سيأتي ذكرهما في المستحبات وهو الجمع بين الاستنجاء والاستجمار، والثاني قطع الاستجمار على وتر.

ثم شرع المؤلف -رحمه الله- في الكلام على المكروهات، فقال: "ويكره دخوله أي دخول الخلاء ونحوه بشيء فيه ذكر الله تعالى غير مصحف فيحرم إلا لحاجة، لا دراهم ونحوها وحرز للمشقة" يكره أن يدخل الإنسان الخلاء بشيء فيه ذكر الله -عز وجل- تنزيهاً لذكر الله -تبارك وتعالى- عن أن يدخل به الإنسان الخلاء، وكان النبي -عليه الصلاة والسلام- إذا دخل الخلاء نزع خاتمه وكان نقشه (محمد رسول الله)، فإن كان معه دراهم، أو كتاب فيه ذكر، أو خاتم فيه ذكر اسم الله، أو سلسلة مثلاً تلبسها المرأة ويكون فيها ذكر الله -عز وجل-، وخاف عليه، ومثل ما يكون أيضاً في المحفظة التي يحفظ فيها الإنسان نقوده إذا كان فيها أوراق فيها ذكر، وما إلى ذلك، فإنه إذا خاف عليه يستصحبه ويستتره داخل ثيابه ويحترز من سقوطه في موضع النجاسة، وإن كان خاتماً أدار فص الخاتم إلى باطن كفه، فإن لم يكن هناك حاجة تدعو إلى الدخول بشيء فيه ذكر الله تعالى فإن ذلك مكروه؛ تنزيهاً لذكر الله -تبارك وتعالى- عن دخوله إلى هذه المواضع.

قال: "غير مصحف فيحرم"، قال: "لا دراهم ونحوها وحرز للمشقة" الدراهم يُخشى أن تُسرق، فيخاف الإنسان عليها من الضياع إذا تركها، والحرز كذلك إذا وضع الإنسان حرزاً، علقه كما تعلق التماثيل التي فيها ذكر الله عز وجل على القول بجوازها، فإنه أيضاً يحتاج إلى استصحابها، فلا يكره لما في ذلك من المشقة، لو كُلف كلما يدخل الخلاء أن يترك هذا، فإن هذا يشق عليه، فالدراهم ونحو الدراهم كالدينارين لا بأس بدخوله بها، نص على ذلك الإمام أحمد -رحمه الله- قال: "فالرجل يدخل الخلاء ومعه الدراهم أرجو أن لا يكون به بأس"، وكذلك الحرز لا بأس بالدخول به قياساً على الدراهم لأنه يشق على الإنسان أن يخلعه كلما دخل الخلاء، وهذا مبني على جواز لبس هذه التماثيل وهو المذهب، ولا يُعترض ولا يقال مثلاً: (كيف يقال هذا! ولبس التماثيل كذا) هذا المتقرر عندك أنت، أما الحنابلة فمذهبهم جواز ذلك إذا كان من ذكر الله،

والمسألة فيها خلاف، ومثل هذه المسائل لا يأخذها الإنسان على المتقرر عنده سابقاً ويبدأ يغلط العلماء، هنا موضعان للخطأ:

- الموضوع الأول أن يتسرع الإنسان في تخطئة أهل العلم، بدون أن يكون أهلاً لتخطئتهم، إذا كنت أهلاً للترجيح فهذا شيء آخر ومع ذلك لا تكون المسألة بالهجوم على العلماء، تكون المسألة بأدب، وإذا لم تكن أهلاً للترجيح فأنت مقلد، والمقلد ليس له أن ينكر أصلاً، المقلد عليه أن يأخذ القول الذي تطمئن إليه نفسه ولا يتكلم بإنكار ولا يأمر بمعروف ولا ينهى عن منكر إلا في الأمور القطعية - كل أحد يعلمها-، أما في الأمور الخلافية الظنية فليس له أن يتكلم فيها بإنكار ولا بتخطئة، لاسيما إذا كان يخطئ أهل العلم.

- ثانياً: أنك حين تتناول هذه المسائل، فإن عليك أن تتناولها بالطريقة العلمية الصحيحة، فإذا كنت تعتقد مثلاً أن هذا القول خلاف الصواب، وأنت أهل لأن ترى أن هذا صواب أو هذا خطأ، فاشرح كلام العلماء على ما هو عليه، ثم اذكر اختيارك. وهذا المسلك - الحقيقة- من أهم ما ينبغي التنبيه إليه، بعض الناس -أيها الكرام- حين يشرح كتب الفقه من باب الغيرة -في نظره- يعني الغيرة على الدين والغيرة على السنة وكذا وكذا، فيمر على كلام العلماء في موضع هو يعتقد فيه التحريم، وهم يقولون فيه بالكراهة، فيقول: "ومرادهم بالكراهة، كراهة التحريم" وهذا غلط، غلط كبير جداً؛ لأن الأصل في كلام الفقهاء المتأخرين أن الكراهة هي للتنزيه، وما سوى ذلك لا بد أن ينص عليه حتى يحمل على التحريم، فأنت في هذا السياق، أولاً تنسب إلى العالم ما لم يقله، أنا لا أقول لا تعارضه إذا كنت أهلاً، لكن فسر كلامه بمراده، وخالف بعد ذلك إذا شئت وكنت أهلاً للمخالفة، أما أن تقول لا، مرادهم بكراهة الإسهال مثلاً التحريم ومرادهم بكراهة كذا التحريم، هذا غلط، بل مرادهم بالكراهة الكراهة التنزيهية.

فلا بد أن تكون أميناً في نسبة القول إلى صاحبه وتفسير كلام العلماء، أنت مؤتمن على ذلك، لا تغش الطالب الذي أتى إليك حتى تنصر قولاً أنت تراه، أو حتى تظهر أمام الطالب أنك غير على السنة في ما ترى، وهذا أولاً: يجعل الناس يسيئون الظن في العلماء، وبأهل الأمانة في شرح كلام العلماء، وثالثاً: يردون الأقوال المعتبرة عند الخلاف، ورابعاً: ينسبون إلى العلماء ما لم يقولوا، وخامساً: أنه حين يفتضح أمرك عند بعض الطلبة لأن ليس كل الطلبة سيظلون مغفلين إلى ما لانهاية، بل لا بد أن ينتبه بعضهم يوماً وحين ينتبه بعضهم يوماً فسيقلب لك ظهر المِجَنِّ، أنت وطائفتك؛ لأنكم تكذبون على العلماء، ولأنكم لا تتقون الله في تبليغ أمانة العلم

كما هي في الكتب، وأنتم تريدون أن تجعلوا الأمة على قول واحد وهو القول الذي تعتقدونه، إلى آخر ما تسمعون، ...

أنا الحقيقة خرجت عن الشرح، لكن هذا التنبيه كان مهماً أن أذكره وسيأتي له نظائر-إن شاء الله- فيما بعد فأرجو من الأخوة الكرام أن تتسع صدورهم، وأن لا يبادروا برد شيء لم يحيطوا به علماً، ...

المهم نرجع إلى الشرح، قوله رحمه الله: "ويجعل فص خاتم احتاج للدخول به بباطن كف يميني"، قال: "ويكره استكمال رفع ثوبه قبل دنوه -أي قربه- من الأرض بلا حاجة فيرفع شيئاً فشيئاً ولعله يجب إن كان ثم من ينظره قاله في المبدع".

"فيكره استكمال رفع ثوبه قبل دنوه من الأرض"، لماذا؟ لأنك إذا دخلت الخلاء ستبتدئ برفع ثوبك لكن لا ترفع الثوب رفعاً كاملاً بحيث تنكشف عورتك إلا إذا دنوت من الأرض عند قضاء الحاجة، لكن قبل أن تصل إلى موضع قضاء الحاجة، لا حاجة إلى كشف العورة، وكشف العورة لا يجوز إلا إذا وجدت الحاجة التي تدعو إلى كشفها.

"فيكره استكمال رفع ثوبه قبل دنوه أي قربه من الأرض بلا حاجة، فيرفع شيئاً فشيئاً ولعله يجب إن كان ثم من ينظره" وهذا قاله في المبدع، البرهان بن مفلح في المبدع، وهو صحيح، فإنه إذا كان هناك من ينظره فيجب عليه أن يستر عورته، وحيث كان هذا بعض قضاء حاجته ولم يخف تلوثاً فهو واجب مطلقاً، لأن سترها واجب ولو كان الإنسان منفرداً أو في ظلمة، فيجب على الإنسان أن يستر عورته حتى لو لم يكن عنده أحد، وحتى لو كان في مكان مظلم. قال: "ويكره كلامه فيه" أي في الخلاء.

"ولو برد سلام، وإن عطس حمد الله بقلبه، ويجب عليه تحذير ضرير وغافل عن هلكة" لأن هذا فيه حفظ معصوم من الهلاك، وهذا واجب مصلحته مقدمة على مفسدة الكلام في الخلاء.

قال-رحمه الله: "وجزم صاحب النظم بتحريم القراءة في الحُش وسطحه وهو متوجه على حاجته" فجزم صاحب النظم -رحمه الله- وهو محمد بن عبد القوي الناظم المشهور لعددٍ من كتب الحنابلة، جزم بتحريم القراءة في الحش -وهو موضع قضاء الحاجة-، وسطحه والمراد بالقراءة هنا قراءة القرآن يعني، وهو متوجه على حاجته.

قال: "ويكره بوله في شَقٍّ-بفتح الشين- ونحوه كَسْرِبٍ وهو ما يتخذه الوحش والدبيب بيتاً في الأرض" فيكره أن يبول الإنسان في هذا؛ لأنه ذريعة إلى خروج شيء من الدبيب أو الدواب التي تسكن في هذه الشقوق فتؤذيه، وقد تكون من مساكن للجن فيؤذيهم بالبول فيؤذوه، وذكروا أن سعد بن عبادَةَ بال في ثقب ثم استلقى قتيلاً، وُسْمِعَ من ينادي: (نحن قتلنا سيد الخزرج سعد بن عبادَةَ ورميناه بسهمين فلم نخطئ فؤاده)، ذُكر هذا، وعلى كل حال فالمسألة فيها كراهة؛ لأنه قد أن يؤذيهم فيتسبب لنفسه في ضرر.

قال المؤلف -رحمه الله-: "ويكره أيضاً بوله في إناء بلا حاجة" وهذا لأن فيه تلويثاً للإناء أو تلويثاً لنفسه وملابسه؛ لأن الإناء صُلب فيرتد عليه البول، ولما فيه -أيضاً- من الاحتفاظ بالبول النجس والتأذي برائحته، ولما فيه من التباس الإناء الطاهر بالنجس، يعني أشياء كثيرة يمكن أن يُعلل بها هذا.

"ومستحِمٌ غير مقيِرٍ أو مبلطٍ" أي يكره أن يبول في مستحِمٍ، وهو الموضع الذي يستحم فيه - يغتسل فيه- أو يتوضأ فيه من الماء الحميم وهو الحار يعني، لماذا؟ لئلا يصيبه من البول شيء حال الغسل، واستثنى المؤلف -رحمه الله- "المُقَيَّرَ" وهو المطلي بالقار-وهو شيء تطلى به السفن ونحوها- يشبه الزفت وقيل هو الزفت، وكذلك استثنى المؤلف -رحمه الله- "المبلط"، الذي فيه البلاط، فإن كان مقيراً أو مبلطاً فلا كراهة.

قال: "ومس فرجه أو فرج زوجته ونحوها بيمينه" لنهي النبي -صلى الله عليه وسلم- أن يمسك ذكره بيمينه.

قال: "ويكره استنجاؤه واستجماره بها أي بيمينه" ومحل الكراهة إذا فعل ذلك بلا حاجة، أما مع الحاجة فلا كراهة.

"لحديث أبي قتادة: 'لا يمسكن أحدكم ذكره بيمينه وهو يبول ولا يتمسح من الخلاء بيمينه' متفق عليه".

قال -رحمه الله-: "واستقبال النيرين، أي الشمس والقمر"، يكره استقبال الشمس والقمر؛ لأن بهما يستضيء أهل الأرض، فينبغي احترامهما، كما قال شيخ الإسلام -رحمه الله- في شرح العمدة، قال: "وقد ورد أن أسماء الله مكتوبة عليهما" وهذا على سبيل التنزيه، فإن كان بينهما حائل فلا بأس به.

وهذه المسألة يقول المؤلف-رحمه الله- فيها: "لما فيهما من نور الله تعالى"، والكلام هنا فيه إشكال عند بعض الشراح يعني استشكلوا، أو بعض المتكلمين في هذه المسألة استشكلوا، **كيف يقال لما فيهما من نور الله، فهل المراد صفة الله؟ فهذا خطأ، أو "لما فيهما من نور الله" يعني نور المخلوق، فما الفرق بين الشمس والقمر وغيرهما؟** فشيخ الإسلام يعلل بأنه بهما يستضي بهما أهل الأرض فينبغي احترامهما، من وجه آخر قد ورد أن أسماء الله مكتوبة عليهما، من وجه ثالث عندما تستقبل الشمس حال طلوعها والقمر حال طلوعه، فإن هذا استقبال للنور واستقبال النور يؤدي إلى كشف العورة إذا كنت في صحراء، إذا كنت في فضاء وجلست في مقابل النور، فهذا يؤدي إلى كشف عورتك. فالنصوص التي تحت على الاستتار تحثك أيضاً على ألا تستقبل شيئاً يكشفك حال قضاء الحاجة وهذا واضح وبين جداً في التعليل، لذلك هذه المسألة تجدها في كتبنا وكتب الشافعية وكتب كثير من الفقهاء، والتعليل قد يذكر بعضهم علة ويذكر بعضهم علة أخرى لكن المعنى يؤيدها: أن هذا أدعى للاستتار وأبعد عن كشف العورة، وطبعاً يقيد هذا بما إذا كان عدم استقبال النيرين لا يؤديه إلى استقبال القبلة أو استدبارها، فإن استقبال القبلة أو استدبارها محرم وهذا مكروه، والمكروه لا يفعل بحيث يوقع الإنسان في محرم.

ثم قال -رحمه الله-: "ويحرم استقبال القبلة أو استدبارها حال قضاء الحاجة"

أكتفي بهذا القدر، وفي الدرس القادم -إن شاء الله- نكمل الكلام على أحكام الاستنجاء، ونسرع شيئاً ما إن شاء الله، إنما التنبيه الذي تكلمنا عليه اليوم أخذ منا بعض الوقت لكنه أيضاً تنبيه منهجي. نسأل الله تعالى لنا ولكم التوفيق والسداد، والعلم النافع والعمل الصالح، وجزاكم الله خيراً، ونسأل الله أن يفقهنا وإياكم في دينه، ويثبتنا عليه، وصلى الله وسلم وبارك على نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين، والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.